جانب من جلسة الأمس

سمو رئيس مجلس الوزراء في الجلسة

بقيمة تقدر بـ19 ملياراً و171 مليون دينار والعجز المتوقع أكثر من مليارين

مجلس الأمة يقر الميزانية العامة للدولة

وزير الداخلية : 120 مليون دينار لا تكفي لتغطية الاحترازات الامنية وتأمين دور العبادة

الصالح: العجز المالي في الكويت تحقق قبل موعده ولاول مرة منذ سنة 99 وبلغ مليارين و314 مليون دينار

كتب عمر الرشيد وبدر المتيبي

واقق مجلس الامة في جلسته أمس على مشروع قانون ربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2016/2015 والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية واحالها الى الحكومة.

وجاءت المادة الاولى من مشروع القانون ان الايرادات قدرت بنحو 2ر12 مليار دينار فيما جاء في المادة الثانية انه يخصص مبلغ 2ر1 مليار دينار تضاف الى احتياطي الاجيال القادمة.

وقدرت المصروفات بحسب المادة الثالثة بمبلغ 1ر19 مليار دينار فيما قدرت زيادة المصروفات والمخصصات عن الايرادات بمبلغ 1ر8 مليار وتغطى من المال الاحتياطي العام للدولة

وفيما يلي نص الجلسة :

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة ،ثم تلا الامين العام اسماء الحضور واعتذر عن عدم حضور الجلسة كل من: وزير الدفاع «وزيرة الشؤون ، ونبيل الفضل «وروضان الروضان ،وحمد الهرشاني ... ثم بدأ المجلس بمناقشة الميزانية العامة للدولة وبيان وزير المالية عن الحالة المالية

محمد طنا :بالامس تكلمت عن بعض قنوات بث الفتنة في الكويت سواء سنية او شيعية مثل فدك او النور ولا اقصد المتدينين من الكويت

كشف رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد عن توجيه اللجنة 297 توصية لكافة الجهات الحكومية «كحلول مقترحة لتصحيح الخلل في مسار الميزانية العامة».

وقال عبدالصمد في كلمة له اثناء مناقشة مجلس الامة في جلسته التكميلية أمس مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2016/2015 ان «ايرادات الدولة في الميزانية قدرت بنحو 2ر12 مليار دينار استحوذت الايرادات النفطية على 88 في المئة منها».

وشدد عبدالصمد على ضرورة ان «تقوم الحكومة بتنفيذ تعهداتها التي قطعتها أمام مجلس الأمة للموافقة على الميزانيات لاسيما وان اللجنة البرلمانية ستتابع تنفيذ هذه التعهدات مع بداية دور الانعقاد القادم».

وأضاف ان المصروفات قدرت بنحو 19 مليار دينار بلغ تصيب المرتبات وما في حكمها 52 في المئة منها فيما تم توجيه 20 في المئة للدعومات و17 في المئة خاصة بالمشروعات الانشائية والراسمالية.

وأوضح ان عدد المشروعات الإنشائية المدرجة في الميزانية الحالية بلغ 501 مشروع 77 في المئة منها خارج خطة التنمية مؤكدا ان «مشروعات بعض الجهات الحكومية لا تندرج في الخطة من الاساس ما يعكس غياب المفهوم التنظيمي وعدم وجود أسس ومعايير واضحة لتصنيف المشروعات التي يجب ان تكون ضمن الخطة التنموية او خارجها».

واشار إلى ان المصروفات تضمنت ايضا 120 مليون دينار للطوارئ «وتم وضع قيد في الميزانية على هذا الاعتماد بحيث لا يصرف منها إلا وفقا للضوابط والشروط المحددة والمتعلقة بالطوارئ وللاغراض الامنية فقط والتي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية».

وافاد بان «لجنة الميزانيات البرلمانية عقدت خلال دور الانعقاد العادي الثالث 77 اجتماعا رسميا بخلاف 10 اجتماعات فرعية لمناقشة الميزانيات والحسابات الختامية للجهات الحكومية حيث أنجزت خلالها 100 موضوع فيما قدمت للمجلس 39 تقريرا متضمنة 238 ملاحظة نتج عنها 297 توصية.

واكد عبدالصمد ان «المناخ السياسي المستقر في المجلس الحالي أتاح اقرار 3 قوانين مالية مهمة لتفعيل الدور الرقابي للجنة بشكل خاص وللجهات الرقابية بشكل عام» حيث مكن تعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2003 في شان إجراءات إصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية (فصل الميزانية) بانتهاج آلية جديدة للرقابة على الميزانيات الحكومية من خلال فصلها وربط موافقتها بناء على جدية الجهة الحكومية في تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة مما نتج عنه «رفض 15 ميزانية من اصل 36 ميزانية».

واشار الى انه من القوانين المالية المهمة التي اقرها مجلس الامة قانون (انشاء جهاز المراقبين الماليين) و (تعديل قانون الخدمة المدنية) لصالح تفعيل الفصل الرابع من قانون ديوان المحاسبة الخاص ب(المحاكمات التاديبية) «مما يساهم في تصحيح مسار تنفيذ الميزانية العامة للدولة».

ولفت الى «دور اللجنة البرلمانية في ترشيد الميزانية في ظل انخفاض اسعار النفط وذلك برفضها العديد من الزيادات غير المبررة لاسيما للجهات الحكومية التي تكرر عليها ملاحظات ديوان المحاسبة».

واكد أن «التخفيضات التي طرأت على ميزانية الدولة لم تمس رواتب الموظفين ولم تؤثر على خطة التوظيف ولم تخل بمقدار ومستوى الخدمات العامة لاسيما الصحية والتعليمية منها ومشروعات خطة التنمية كما لم تطل الدعومات المقدمة للمواطنين مباشرة».

وحول ابرز الاختلالات التي يجب تصحيحها قال عبدالصمد انها تكمن في «عدم جدية الجهات الحكومية في حل مشكلة البطالة إذ لايزال هناك قصورا في مسالة التوظيف وعلى الرغم من إدراج 16 الف وظيفة للسنة المالية الجديدة إلا أن هناك العديد من الشواغر لدى الجهات الحكومية بلغت 7938 وظيفة لم يتم شغلها وذلك وفقا لآخر حساب ختامي بزيادة 783 وظيفة عن السنة التي قبلها».

واعرب عن اسفه بشان «استغلال اعتمادات الدرجات الوظيفية الشاغرة للصرف على المكافآت من خلال النقل اليها والتي بلغت 86 مليون دينار وفقا لآخر حساب ختامي بخلاف ما هو مخصص للمكافآت».

واكد ملاحظة اللجنة أن هناك «الكثير من مجالس الإدارات في الجهات الحكومية هي عبارة عن مجالس شكلية وغير فعالة ومفتقدة لدورها الأساسي مما انعكس على أداء تلك الجهات وأدى إلى زيادة عدد الملاحظات والمخالفات التي يسجلها ديوان المحاسبة وأصبحت ترهق المال العام نظير المكافآت والامتيازات الكبيرة التي يحصل عليها اعضاء تلك المجالس دون أي جهود حقيقية تذكر في حل مشكلات الجهات التي يمثلونها».

ودعا عبدالصمد الى «تنظيم عمل مجالس الادارات واللجان عن طريق تشريع قانوني ترشيدا للإنفاق وتفعيلا لدورها» مشيرا الى «ضرورة اعادة النظر في الآلية المتبعة حاليا من الجهات الحكومية مع المكاتب الاستشارية خاصة وأنه يؤخذ بتوصية تلك المكاتب كأمر مسلم به دون التأكد من مدى صحة هذه التقديرات ودون وجود مردود حقيقي من غالبية تلك الاستشارات».

وذكر ان «اللجنة لاحظت أن تقديرات بند الاستشارات في الميزانية الحالية وصل إلى 74 مليون دينار دون وجود نصيب يذكر لمعهد الكويت للابحاث العلمية بهذا الشان حيث تبلغ حصته من اجمالي تلك الأبحاث والاستشارات واحد في المئة فقط.

واضاف انه تبين للجنة من خلال اجتماعاتها مع الجهات الحكومية أن هناك تضخما سنويا في عقود الحاسب الآلي وما يتصل بها من أعمال قدرت ب30 مليون دينار في ميزانية السنة الجديدة بخلاف المبالغ

سمو الشيخ جابر المبارك في حديث مع الزلزلة

الشيخ محمد الخالد

الخالد والحمود يلوحان للزملاء في القاعة

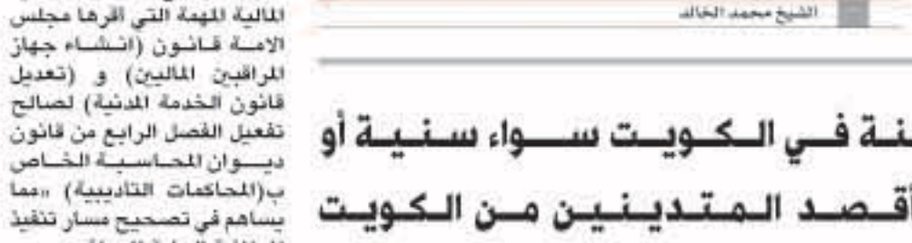
جانب آخر من الجلسة

العمير لفيصل الكندري : سأبر بقسمي في الاصلاح وكلامك عن الشللية والعصابة غير مقبول واطلب شطبه

وزير الأشغال رداً على حماد: مجمع وزارات الجهراء لا زال في الخطة ..وسيطرح قريباً

طنا: بعض قنوات بث الفتنة في الكويت سواء سنية أو شيعية مثل فدك أو النور ولا أقصد المتدينين من الكويت

الدويسان: يجب ربط الميزانية بالنتائج والكرة في ملعب الحكومة كما أن تشديد القبضة الأمنية أمر مرحب به

عبدالصمد: الإيرادات قدرت بنحو 2ر12 مليار دينار واستحوذت الايرادات النفطية على 88 في المئة منها

الزلزلة: بعض المشاريع التي ترد في الميزانية العامة تكون نسبة الانفاق عليها في الحساب الختامي صفراً